درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي (دراسة ميدانية على طلبة كلية عجلون الجامعية)

هشام الصمادي[1] وأكرم المهتدي[2]
[1]قسم العلوم المالية والإدارية، كلية عجلون الجامعية، الأردن
[2]قسم العلوم المالية والإدارية، كلية السلط الجامعية، الأردن

الملخص: هدفت هذه الدراسة' الكشف عن درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ. حيثُ تمثلت مشكلةُ هذه الدراسة بالكشف عن درجة وعي طلبة جامعة البلقاء بمفاهيم الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغيري التخصص والمستوى التعليميّ، ولتحقيق هذا الهدف تمّ بناءُ استبانة مكونة من (24) فقرة موزعةً على خمسة مجالات هي: (استخدامُ التكنولوجيا في الجامعة، ومستوى بناء الجامعة الإداري والأكاديمي، ووصفُ المؤسسة الجامعية، والمحفزاتُ التي تساعدُ على التحول نحوَ الاقتصاد المعرفي، وتقويم واقع التحول نحوَ الاقتصاد المعرفي)، وبعدَ التأكد من صدقها وثباتها تمّ تطبيقهُا على عينة مكونة من (150) طالبةً من طالبات كلية عجلون الجامعية. وقد أظهرت النتائجُ درجةَ وعيٍ متوسطة تمتلكهُا طالباتُ الكلية، كما بيّنت النتائجُ عدم وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري المستوى الدراسيّ و التخصص.

الكلماتُ المفتاحيةُ: الاقتصادُ المعرفيُ، جامعةُ البلقاء التطبيقية.

تاريخ استلام البحث 2010/4/8، تاريخ قبول البحث 2010/11/1

The Awarness Degree of Knowledge Economy at Albalqa Applied University (A Filed Study at Ajloun University College - Jordan)

Hisham Alsmadi[1] and Akram Mahtdi[2]
[1]Deptartment of Business& Finance Science, Ajloon University Collage, Jordan
[2]Deptartment of Businessand Finance Science, Salt University Collage, Jordan

Abstract: *This study aimed to explore The degree of awareness of students of the University Al-Balqa concepts of knowledge economy. The problem of this study reveals the degree of awareness of students of the University Al-Balqa concepts of knowledge-based economy due to the variables specialization and level of education. To achieve this goal, a 24-item questionnaire was developed and assigned to five fields: technology use in campus, university buildings level, profile of the university setting, stimulants to shift towards knowledge economy, and evaluation of the status of transfer to the knowledge economy. Having tested for validity and reliability, the instrument was administered to a sample (N=150) selected from Ajloun University College students. Results showed moderate degree of conscious held by students. Further, no statistically significant differences were found attributed to educational level and specialization.*

Keywords: *Knowledge Economy Concepts, al-Balqa'a Applied University.*

Received April 8, 2010; accepted November 1, 2010

المقدمة

بدأ القرنُ الحادي والعشرون بتغيرات جذرية مهمة تطرحُ الكثير منَ التحديات والفرص، وليست البلدانُ العربيةُ بعيدةً عن هذه التغيرات، فضلاً عن تعاظم أهمية المعرفة– التي تُعد التكنولوجيا أحدَ عناصرها– في الاقتصاد، حتى أصبحت سمةُ اقتصاد القرن الحادي والعشرينَ هي الاقتصاد المبنى على المعرفة Knowledge-Based Economy. وهذا يعنى أن مجتمعات الغد ستكونُ قائمةً على المعرفة وهيمنتها. ويُعد التعليمُ أهمَ مصادرِ تعزيز التنافس الدوليّ، خاصة فى مجتمع المعلومات.

لقد أدى التطورُ التكنولوجيُّ المتسارعُ إلى انخراط البشرية في عصر المعلومات تزامنا مع ديناميكية اقتصادية أفضت إلى ما يُعرفُ حاليا بالعولمةالاقتصادية، التي تحاول تدويلَ النموذجَ الرأسماليَ بفرض مذهبية السوق بديلاً اقتصاديا وحيدا أمامَ دول العالم جميعها دون استثناء، سعيًا إلى تعميم التبادل الحر و قيم المنافسة، لتحويل العالم كله إلى قريةٍ تجاريةٍ مُوحدة، مع زيادة تدفقات التجارة، ورأس المال، و

المعلومات، و قدرة الأفراد على الانتقال عبرَ الحدود (lain Mingat & Karolin Winter, 2002).

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَ أفضلَ استثمارٍ يمكن أنّ تقومَ به أيّة مؤسسة اقتصادية هو بناءُ العنصرِ البشريِّ العامل في تلكَ المؤسسة، بحيثُ يتم إعدادهُ ذهنياً ونفسياً بالقدرِ الذي يُمكنهُ من قيادة عجلة الإنتاجِ والنماء.

مشكلة الدراسة

شكّل الاقتصادُ المعرفيُ حافزا للمنظمات للميل نحوَ المعرفة التكنولوجية والعلمية، التي تساعدُها على تحقيق ميزات تنافسية أكثرَ منَ المنظمات الأخرى، وذلك بإمكانية تكوين تقنيات جديدة تولدُ مهارات وسلعًا وخدمات جديدة، حيثُ إنَّ العاملَ الأوليَّ للنمو الاقتصادي هو ابتكارُ المعرفة الحالية واكتسابُها ونشرُها وإنتاجُ المعارف الجديدة ونشرُها، حيثُ يؤكدُ خبراءُ الاقتصاد "أنَّ 34% من النمو الاقتصادي يُعزى إلى نمو معارف جديدة. إضافة إلى أنَّ 16% من النمو الاقتصاديِّ هو ناتجٌ عن الاستثمار في رأس المال الإنسانيِّ من خلال التعليم. وبناءً عليه فإنَّ 50% من النمو الاقتصاديِّ متعلق بالمعرفة(2002.Robert).

وتشيرُ الدراساتُ إلى أن الاهتمامَ بمخرجات النظم التعليمية، ونوعيتها، ومستوياتها، من القضايا التي تثيرُ الاهتمامَ بشكلٍ متزايدٍ لدى معظمِ الدول والباحثينَ، وباتت تشكلُ مسألةً جديرةً بالدراسة، والتحليل، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لها؛ لذا كانَ منَ الضروريِّ الوقوفُ على الأبعاد والمتغيرات الرئيسة التي تؤثرُ في هذه المخرجات، لا سيما ونحن نعيشُ في عصرٍ سمتهُ الأساسيةُ التغيرُ والتطورُ السريعُ للبحث عن مزيدٍ من الكفاءة والإبداع، كما عُقدَ الكثير من المؤتمرات والندوات، وتكونت اللجانُ لتحديد مؤشرات الأداء ومعاييره بهدف العمل على تحسين الجودة في تلكَ المؤسسات التعليمية، والاستجابة لرغبات المجتمع المحلي، عن طريق ربط الصلة بينها وبين المجتمع المحلي بشكلٍ عامٍ (عليمات، 2004).

من هنا فقد تمثلت مشكلةُ البحث بالوقوف على درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ، وذلك من خلال الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. ما درجةُ وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ؟
2. هل يؤثرُ التخصصُ، والمستوى التعليميُّ في درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ ؟

أهدافُ الدراسة

تهدفُ الدراسة الكشف عن درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ، لإعادة صياغة مناهجَ خاصة، تعنى بزيادة وعي الطلبة بمفاهيمَ تعتمدُ على الاقتصاد المعرفي بكل جوانبه، مما يسرعُ الاستفادةُ من الركب العالمي بهذا الاتجاه، ووضعها أمامَ أصحاب القرار.

أهمية الدراسة

تكمنُ أهميةُ الدراسة في أنهّا دراسة مسحيةٌ ميدانيةٌ للكشف عن درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي، ويعتقدُ الباحثان أنَ هذه الدراسةَ من الدراسات القليلة في هذا المجال، ويؤملُ أن يخرجَ الباحثان بنتائجَ وتوصيات تساعد متخذي القرار في المؤسسات التعليمية على إيجاد رؤىً، وخططٍ، وآراءٍ فاعلة تسهمُ في زيادة وعي الطلبة بمفاهيم الاقتصاد المعرفي[1].

الدراسات السابقة

أُجريت دراسات كثيرة حولَ الاقتصاد المعرفي بأبعاده المختلفة، وفيما يأتي عرضٌ لأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوعَ.

أجرى عثمان (2002) دراسةً هدفت إلى تحديد واقع المدارس في الوطن العربي، وتحديد مدرسة المستقبل في ضوء التكنولوجيا، وقد تكونت عينةُ الدراسةُ من بعض المدارس في جمهورية مصرَ العربية وبعض مدارس البنينَ بمحافظة الجُبيل. وأظهرت نتائجُ الدراسة أهميةَ التقنيات الحديثة من شبكة معلومات، واتصالات، ووسائط متعددة في تسهيل التعليم الفردي والجمعي في الإتقان، وتغير الأدوار للطلبة والمعلمينَ والتحسين في الأداء.

كما أجرى رضوان (2006) دراسةً هدفت الكشف عن دور تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد المعرفيّ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، ومعلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في محافظة جرش. وتكونت عينةُ الدراسة من (211) فرداً، منهم (54) عضوَ هيئة تدريس، و(80) معلماً و(77) معلمةً.

ولتحقيق أهداف الدراسة طوّرَ الباحثان استبانةً مكونةً من (46) فقرةً موزعةً على خمسة مجالات (البنية التحتية، تنمية المصادر البشرية، والقانون والنظام، والدافعية، والنظم المعرفية). وقد كشفت النتائجُ أن تقديرات عينة الدراسة كانت عاليةً، كما أظهرت النتائجُ وجودَ فروقٍ دالةٍ إحصائياً عندَ متغير الرتبة العلمية لصالح الاستاذ، وعدمَ وجود فروقٍ دالةٍ إحصائياً عندَ متغير الجنس بينَ المعلمين.

وأجرى الهيلات و القضاة (2008) دراسة هدفت معرفة درجة امتلاك مشرفي وزارة التربية و التعليم في الأردن لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، حيث تكونت عينة الدراسة من (213) مشرفا تم اختيارهم عشوائيا، وبعد تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) عليهم، بينت النتائج أن وعي مشرفي التربية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي جاء بدرجة كبيرة، كما بينت النتائج وجود فروق دالة احصائيا في درجة الامتلاك تعزى لمتغير التخصص، وذلك لصالح التخصصات العلمية.

وهناك الكثير من الدراسات العربية، مثل (رياحنة،2006) والأجنبية مثل(Michal,Z&Devora,2004؛Joyner,2004) تناولت الاقتصاد المعرفي من خلال صيغ محددة لبرامج وصناعات وتخصصات مختلفة، وقد خلصت تلك الدراسات إلى أهمية تضمين المناهج الدراسية مفاهيم الاقتصاد المعرفي مما ينعكس بشكل إيجابي على تحصيل الطلبة، ويسهم في تكوين إتجاهات إيجابية نحو التعليم.

الإطار النظري

يشهد العالم ازدياداً مطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد، فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا عاملا من العوامل الأساسية في الاقتصاد، من الأمور المسلم بها (Macleado, 2007). وبدأنا نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل "مجتمع المعلومات"، "وثورة المعلومات"، و "اقتصاد المعرفة"، واقتصاديات التعليم" وغيرها، ويزداد استثمار الدول في المعرفة والمعلومات من خلال الإنفاق على التعليم، والتدريب، والتطوير، في القطاعين العام والخاص، ويرى بعض الباحثين (الصباغ، 1998 ؛ جمال،2004) أن كل ذلك قد انطلق في النصف الثاني من القرن الماضي، و تميز بما يلي:

1. ظهر (مفهوم الاقتصاد المعرفي) في الوقت نفسه الذي ظهر فيه المجتمع المعتمد على المعلومات.
2. تعتمد منظمات الأعمال في عصر المعلومات على تكنولوجيا المعلومات.
3. تحولت أساليب العمل في هذا العصر إلى زيادة الإنتاجية ، بعد أن كانت في عصر الصناعة تركز على زيادة الإنتاج.
4. يتحدد النجاح في عصر المعلومات – إلى حد بعيد – في ضوء كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات التي صار لها تدخل قوي ومؤثر في تطوير الكثير من المنتجات و الخدمات، وتنويعها وترويجها.

ويعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداما فاعلا للمعرفة، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب المعارف الاجنبيه وتطبيقها، بالإضافه إلى تكييف المعرفة وتكوينها من أجل تلبيه احتياجاته الخاصة (أبو زيد،2003)، وفي هذا السياق، أخذ اقتصاد المعرفة Knowledge Economy يحل بسرعة مطردة محل اقتصاد العضلة والأرض والآلة مصدرا للقوة، وينبوعا للثروة (حسني عايش، 2002) بعد أن انتقل التوازن بين المعرفة والموارد، بالنسبة للبلدان الأكثر رخاء وتطورا، نحو المعرفة، لتصبح هذه الأخيرة العامل الأكثر أهمية في تحديد مقياس الحياة، متفوقة في ذلك على باقي العوامل (الأرض، ورأس المال، والعمل) التي استنفذت دورها التاريخي خلال عصري الزراعة و الصناعة (عرين، 2003).

ورغم أنّ بعضَ الباحثين يُقللُ من نطاق هذا الاقتصاد الجديد وأهميته، معتبرينَ إيّاه مجرد اقتصادٍ رقميٍّ، قائمٍ على التجارة الإلكترونية واقتصاد الإنترنت (شفيق،2002)، فإنَّ هناك عدة تعاريفات لاقتصاد المعرفة، كاقتصادٍ جديد، نكتفي منها بما يأتي (عرين 2003؛ دياب،2003):

1. هو ذلك الاقتصادُ الذي يلعبُ فيه نشوءُ المعرفةُ واستثمارها دوراً في خلق الثروة.
2. اقتصادٌ جديدٌ يقوم على أساسِ إنتاجِ المعرفة، واستخدامِ ثمارها وإنجازاتها، واستهلاكها بالمعنى الاقتصاديّ للاستهلاك.
3. ذلك الاقتصادُ الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاجية بشكلٍ مرتفع على المدى الطويل، بفضلِ إنتاجِ تكنولوجيا الإعلام والاتصال وملاءمتها وانتشارها.
4. اقتصادٌ حديثٌ فرضَ طائفةً جديدةً من ألوانِ النشاطات المرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيا والمعلومات، خلافاً للأدبيات الكلاسيكية للتنمية، ومن أهم ملامحه التجارةُ الإلكترونيةُ التي تشيرُ إلى التعاملات التجارية التي تتم عن طريق الإنترنت (التقرير الاستراتيجي العربي، 2000) و تعني أيضا عمليات بيع المنتجات والخدمات والمعلومات أو شرائها أو تبادلها من خلال شبكات كمبيوتريةK ومن ضمنها الإنترنت (نور،2002).

وعليه يمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه نمط اقتصادي متطور، قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في أوجه النشاط الاقتصاديّ المختلفة، خصوصا في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة، والإبداع، والتطور التكنولوجيّ، من أجل زيادة الإنتاجية بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها وأنشطتها كافة.

وقد حدّدَ البنك الدولي أربعة مستلزمات لقيام الاقتصاد المعرفيّ، تتمثل في (تقرير الأمم المتحدة حولَ التنمية البشرية في العالم العربيّ 2003):

- الإطار الاقتصاديّ والمؤسسَيّ: الذي يضمنُ بيئةً اقتصاديةً كليةً مستقرةً ومنافسةً، وسوق عملٍ مرنةً، وحمايةً اجتماعيةً كافيةً: ويُقصد به دورُ الحكوماتِ في توفيرِ الإطارِ الاقتصاديّ والحوافزِ

لمجتمع الأعمال، وغيرها من الشروط التي تعمل على رفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى الأداء الفعليّ للاقتصاد.

- نُظم التعليم: التي تُؤكدُ أنَّ المواطنينَ مُعدّون للاستحواذ، أو الحصول على الاستخدام والمشاركة في المعرفة، فبقيادة التكنولوجيا والاحتياجات الجديدة يتجه التعليمُ لإحداث تغييرات كُبرى على المستويات كافة، وفي مجالات متنوعة تتضمنُ المنهجيات وقنوات التوزيع، علاوة على أنّ التعليمَ والتدريبَ المستمرين المعتمدَين على التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسة لبيئة اقتصاد المعرفة، حيثُ السرعةُ التي تتطورُ عندَها المعرفةُ والتكنولوجيا والمهاراتُ العاليةُ المطلوبةُ.
- نظم الإبداع: التي تجمعُ بينَ الباحثين وأصحاب الأعمال في تطبيقات تجارية للعلوم والتكنولوجيا؛ ويُقصد بهذه النظم التعاونُ الواسعُ والقويُ بين الأعمال التجارية ومراكز التفكير، من أجل تكوين أو تطبيق المفاهيم الإبداعية والطرق والتكنولوجيات التي تُعطي المنتجات والخدمات ميزةً تنافسية، مما يُشارك في تطوير اقتصاد المعرفة وتحقيقه، كعمالة معرفية منافسة ومطلوبة تستطيع تحديث مهاراتها دورياً.
- البنية الأساسية لمجتمع المعلومات: ويُقصد بها البنيةُ الأساسيةُ في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والى أيّ حد هي متقدمةٌ ومنتشرةٌ ومتاحةٌ ورخيصة ؟ ولكن في المفهوم الواسع تتضمن كُلَ البنى الأساسية كلها التي تدعمُ مجتمع معلومات فاعلا واقتصاد معلومات فاعلا، وتُوفرُ للنّاس كلهم إمكانَ الوصول بشكل فاعل ومقبول اقتصادياً للمعلومات والاتصالات.

خصائصُ اقتصاد المعرفة

هذا الاقتصادُ ينظرُ إلى المعرفة على أنها محرك العملية الإنتاجية، وفي الوقت نفسه هي سلعةٌ لها تبعاتُها الاقتصاديةُ في الأسواق. إن هذا النوع من التصور للمعرفة، وهذه النظرة الاقتصاديةَ للمعرفة تُحتّم أن نرى بعضَ الفوارقَ الرئيسة عمّا اعتادهُ الاقتصاديونَ في تناولهم للسلع والخدمات. فالمعرفةُ، بصفتها سلعة أو خدمة، لا يمكنُ لها أن تنضُبَ، أو تنتَهي وتتلاشى بسبب استخدامها، كما هو الحالُ في استهلاكنا لغيرها من السلع، وكلما ازدادَ استخدامُ المعرفة وإعمال العقل والتفكر فيها، أنتج معرفةً جديدةً، فاقتصادُ المعرفة هو اقتصادُ وفرة، وليس اقتصادُ ندرة(Laudon, 2010, O, Brien, 2010).

مقومات الاقتصاد المعرفي

تتمثلُ أهمُ المقومات فيما يأتي (الزركاني،2006، زين الدين، 2004):

- مجتمعُ المعرفة بمستوياته كلها: إن أهمَ العناصر التي تؤسّسُ لاقتصاد يعتمد على المعرفة هو وجودُ ترجمة فعلية لمجتمع المعرفة، وفي المجتمع المعرفيّ يكون كلُّ أفراد المجتمع ذوي قدر من المعرفة، وليست المعرفةُحصراً على ذوي الاختصاص ونُخب المجتمع، بل المطلوبُ أن يكونَ المزارع، وعاملُ الصيد، وعاملُ المصنع لديهم من المعرفة ما يؤهلُهم للتعامل مع التقنية، واستخدامها في مجال عملهم، فالشعار في اقتصاد المعرفة أن المعرفةَ للجميع.
- التعليمُ: المدرسةُ والجامعةُ كيانٌ رئيسٌ في مجتمع يعتمدُ المعرفةَ أساساً لاقتصاده. فالمدرسةُ والجامعةُ يجب أن تخرّجا أناساً يفكرونَ ويبدعونَ، وأحراراً في تفكيرهم، وبالتالي من الضروريّ أن يحظى هذا الجانبُ بالأهمية القصوى من حيثُ الإنفاقُ والسياسات المستندةُ على استراتيجيات واضحة.
- البحث والتطوير: لا بُدَّ من وجود كيانات تأخذُ على عاتقها إنتاجَ المعرفة التي تحتاجُها المجتمعاتُ، فوجودُ مراكز البحث الأصيلة التي تتواصلُ مع احتياجات مجتمعها واحتياجات الصناعة، ووجودُ مراكزُ التطوير، ووجودُ أنظمة وقوانينَ للإبداع والابتكار، تشجع المبدعينَ وتحمي نتاجَهم، والسعي لترجمة هذه الإبداعات إلى تقنية تسهمُ في العملية الإنتاجية، ورقي المجتمع معرفياً من الضرورات في هذا العصر، كما أن وجودَ شبكات لتواصُل مراكز الإبداع والبحث والمعرفة ضرورةٌ أيضا (Mashelkar, 1999).
- العلاقة التفاعلية بينَ الاقتصاد والتكنولوجيا: إن هذه النظرةَ قائمةٌ على الرؤية العامة، التي تستندُ إلى فكرة تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات المختلفة بالاقتصاد الوطنيِّ، ومعالجة هذه الفكرة بكل قطاع على حدة، وتتحدثُ عن الاقتصاد القائم على المعلومات أو المعرفة، وهي رؤية تعني إحداثَ تغيير جوهريٍّ ملموس في بنية بيئات العمل ونظمه داخل الاقتصاد نفسه أولاً، وتعني أيضا إعادة هندسة أساليب الأداء وطرق التفكير التي تحكمُ المؤسسات الاقتصادية ذاتَها لتتهيأ للعمل القائم على المعلومات، بما يعنيه ذلكَ من تطبيق حقيقيٍّ للكثير من الفلسفات والأساليب الإدارية، وهناك مبادئٌ من أجل تغيير فكري إداريٌّ اقتصاديٌّ يسبقُ أي تفكير في استخدام تكنولوجيا المعلومات (الزركاني،2006).

الإجراءات المنهجية

متغيراتُ الدراسة

المتغيراتُ المستقلةُ وتشملُ:

المستوى التعليمي: وله مستويان (سنة أولى، وسنة ثانية).
التخصص: وله ثلاثة مستويات (نظمُ معلوماتٍ إدارية، وإدارةُ أعمال، ومحاسبة).

المتغير التابعُ: درجةُ الوعي.

أسلوبُ الدراسة وطرق جمعِ البيانات

تنتمي الدراسةُ الحاليةُ إلى المنهجِ الوصفي، من منطلق أن الدراساتِ الوصفيةَ تتماشى مع طبيعةِ الدراسة الحالية التي تهدف إلى عرض خصائصَ وسماتٍ محددةٍ، كما أن هذا المنهجَ يتجاوزُ جمع البيانات ووصف الظواهر، إلى تحليل الاستنتاجات ذات الدلالة واشتقاقها بالنسبة للمشكلة التي يعالجُها البحث. هذا وقد تم اعتماد مصدرَين أساسيين للحصول على البيانات ذاتِ العلاقة بالدراسة هما:

1. المصادر الثانوية: وشملت الكتب، والمقالاتَ، والأبحاثَ، والدراساتَ السابقة ذاتَ العلاقةَ، من أجلِ توضيحِ المفاهيم الأساسية للموضوع.
2. المصادر الأولية: وتمثلت في جمع البيانات بواسطة استبانةٍ تمَّ إعدادُها واعتمادُها وتوزيعُها لتَغطية الجانب الميدانيّ للدراسة. وتكونت الاستبانة من ستة أجزاءَ: الجزء الأول بيانات عامة تتعلق بعينةَ الدراسة. والجزء الثاني يتعلق باستخدامِ التكنولوجيا في الجامعةِ وله (7) فقرات. والجزء الثالث يتعلق بمستوى بناءِ الجامعة وله (5) فقرات. والجزء الرابع وصفُ المؤسسة الجامعية وله (4) فقرات، والجزء الخامس: المحفزاتُ التي تساعدُ على التحولِ نحو الاقتصاد المعرفيّ وله (4) فقرات. والجزء السادس يمثلُ تقويم واقع التحول نحوَ الاقتصاد المعرفي وله (4) فقرات. وقد تمَّ اعتمادُ سُلَّم ليكرت الخماسيِّ لأداة الدراسة، كما تمَّ اعتماد المتوسطات بحيثُ:

- أقل من 1.8 درجة قليلة جداً.
- 1.8– أقل من 2.6 درجة قليلة.
- 2.6 – أقل من 3.4 درجة متوسطة.
- 3.4 – أقل من 4.2 درجة كبيرة.
- 4.2 – 5 درجة كبيرة جدا.

صدقُ أداةُ الدراسة وثباتُها

بعدَ إعداد الاستبانة بصورتِها الأولية تم عرضُها على مجموعةٍ من الأساتذةِ من ذوي الخبرةِ، بهدف تحكيمها، ومعرفة مدى صدقِها من حيث: مدى شُمولية فقرات الاستبانة للمحاور جميعها، ووضوح هذه الفقرات لجميع محاورِه، ومدى انتماء الفقرات إلى المجالِ، ومدى سلامةِ الفقرات من الناحيةِ اللغوية. وقد تمَّ الأخذ بالملاحظاتِ التي أبداها السادة المحكمونَ حول الاستبانة وعد هذا كافياً لأغراض صدق الأداة.

وللتأكد من ثباتِ الأداة تمَّ حساب مُعامل الاتّساق الداخليّ كرونباخ ألفا لمتغيراتِ الدراسة وكما هو مبين في الجدول (1).

الجدول 1: مُعامل الاتساق الداخليّ كرونباخ للمجالات والأداة ككلّ.

المجال	الاتساق الداخلي
استخدامُ التكنولوجيا في الجامعةِ	0.74
مستوى بناءِ الجامعةِ	0.84
وصفُ المؤسسةِ الجامعيةِ	0.77
المُحفزاتُ التي تساعدُ على التحول نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ	0.81
تقويم واقعِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ	0.78
الأداةُ ككلٍ	0.90

مجتمع الدراسة وعينتُها

يمثلُ مجتمع الدراسة طلبة جامعة البلقاء التطبيقية – كلية عجلون الجامعية، وتمَّ اختيارُ عينةٍ عشوائيةٍ تكونت من (150) فرداً، حيث شكلت العينةُ ما نسبتهُ (28%) من مجتمع الدراسة، وذلك لغايات تطبيق أداةِ الدراسةِ عليهم.

خصائصُ عينةُ الدراسة

الجدول (2) يوضّح توزيع أفراد عينة البحث حسب متغيراته.

الجدول 2: خصائص عينةِ الدراسة.

	الفئات	التكرار	النسبة
المستوى التعليميُّ	سنة أولى	114	76.0
	سنة ثانية	36	24.0
التخصصُ	نظمُ معلوماتيةٍ إدارية	53	35.3
	إدارة أعمال	78	52.0
	محاسبة	19	12.7
المجموع		150	100.0

أداةُ الدراسة

قام الباحثان بالرجوع إلى البحوث، والدراسات، وعددٍ من الاستبانات والمراجع التي تهتمُ بدراسة الاقتصادِ المعرفيّ بأبعادِه المختلفة، ثُمَّ قاما بتصميمِ استبانة لاستخدامها لجمع المعلومات والبيانات، وقد تكونت أداةُ البحث من قسمين: الأول يتضمنُ معلوماتٍ عامة عن أفرادِ عينةِ البحث، والثاني يتضمنُ أربعةَ مجالاتٍ هي (استخدامُ التكنولوجيا في الجامعة، ومستوى بناء الجامعة، ووصفُ المؤسسةِ الجامعية، والمحفزاتُ التي تساعد على التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيِّ).

نتائج الدراسة ومناقشتُها

السؤال الأول: ما درجةُ وعي طلبةِ جامعةِ البلقاءِ التطبيقيةِ بمفاهيمِ الاقتصادِ المعرفيّ؟

للإجابة عن هذا السؤالِ تمَّ حسابُ المتوسطاتِ الحسابيةِ والانحرافاتِ المعياريةِ لمجالاتِ الأداةِ، وفقراتِ كلِّ مجالٍ، وذلك كما يوضح جدول (3):

الجدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات لدرجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	وصف المؤسسة الجامعية	3.38	.66	كبيرة
2	4	المحفزات التي تساعد على التحول نحو الاقتصاد المعرفي	3.24	.73	متوسطة
3	1	استخدام التكنولوجيا في الجامعة	3.15	.62	متوسطة
4	5	تقويم واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي	3.15	.63	متوسطة
5	2	مستوى بناء الجامعة	3.08	.80	متوسطة
		الأداة ككل	3.19	.53	متوسطة

يبين الجدولُ (3) المتوسطاتِ الحسابيةِ والانحرافاتِ المعياريةِ لدرجةِ وعي طلبةِ جامعةِ البلقاءِ التطبيقيةِ بمفاهيمِ الاقتصادِ المعرفيّ، حيث جاءَ في المرتبةِ الأولى مجالُ وصفِ المؤسسةِ الجامعيةِ بأعلى متوسطٍ حسابيٍّ بلغَ (3.38) وانحرافٍ معياريٍّ (0.66)، وهو يقابلُ التقديرِ بدرجةٍ كبيرةٍ، تلاه في المرتبةِ الثانيةِ مجال المحفزات التي تساعد على التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ بمتوسطٍ حسابيّ بلغَ (3.24) وبانحرافٍ معياريٍّ (0.73)، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة، وجاءَ في المرتبةِ الثالثةِ مجالا استخدام التكنولوجيا في الجامعةِ، وتقويم واقعِ التحول نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ، بمتوسطٍ حسابيٍّ (3.15) وانحرافٍ معياريّ (0.62)، (0.63) على التوالي، وهو يقابلُ التقدير بدرجةٍ متوسطةٍ، بينما جاءَ مجال مستوى بناءِ الجامعةِ في المرتبةِ الأخيرةِ، بمتوسطٍ حسابيّ بلغ (3.08) وانحرافٍ معياريّ (0.80)، وبلغ المتوسطُ الحسابيُّ للأداةِ ككلّ (3.19) وبانحرافٍ معياريٍّ (0.53)، وهو يقابل التقدير بدرجةٍ متوسطةٍ، ويمكنُ تفسيرُ هذه النتيجة بأن درجةَ وعي الطلبةِ بمفاهيمِ الاقتصادِ المعرفيِ كانت متوسطةً، وهذا يعكسُ عدم الاهتمامِ بنشرِ الوعيِ بمفاهيمِ الاقتصادِ المعرفي بين طلبةِ الجامعةِ وبالتالي فإنَّ حرصَ الجامعةِ على تنميةِ درجةِ الوعي بين الطلبةِ بمفاهيمِ الاقتصادِ المعرفيِّ لا يزال دونَ المستوى المطلوب، لذا لا بُد من التنبهِ لهذهِ النقطةِ بحيثُ يتمُّ تضمينُ المناهجِ الدراسيةِ مفاهيمِ الاقتصادِ المعرفي، ولزيادةِ التأكدِ من درجةِ وعيِ طلبةِ جامعةِ البلقاءِ التطبيقيةِ بمفاهيمِ الاقتصادِ المعرفي، تمَّ حسابُ المتوسطاتِ الحسابيةِ والانحرافاتِ المعياريةِ لتقديراتِ أفرادِ العينةِ على فقراتِ مجالاتِ أداةِ الدراسةِ حيثُ كانت على النحو الآتي:

المجال الأول: استخدامُ التكنولوجيا في الجامعة

الجدول 4: للمتوسطاتِ الحسابيةِ والانحرافاتِ المعياريةِ لفقراتِ المجالِ الأول "استخدام التكنولوجيا في الجامعة" مرتبةً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	4	تستخدمُ برامجَ الحاسوبِ في العمليةِ التعليميةِ التَعلمية	3.38	.98	متوسطة
2	1	تستخدمُ برامج الحاسوب في إنجاز الاعمال المتعلقة بالطلبة	3.24	.97	متوسطة
3	6	تستخدمُ تقنيةَ المعلوماتِ في تقويم تعلم الطلبة	3.19	.97	متوسطة
4	7	تعتمدُ المناهجَ الدراسيةَ على تكنولوجيا المعلوماتِ الحديثة	3.18	1.02	متوسطة
5	3	تستخدمُ برامج الحاسوب في اتخاذ القرارات الجامعية	3.14	1.02	متوسطة
6	2	تستخدمُ برامجَ الحاسوبِ في تحليل المعلوماتِ والبيانات	3.11	.81	متوسطة
7	5	تستخدمُ تقنيةَ المعلوماتِ في الاتصالِ مع الجامعاتِ الأخرى	2.79	1.11	متوسطة

يبينُ الجدول (4) المتوسطاتِ الحسابيةَ والانحرافاتِ المعياريةِ لفقراتِ المجالِ الأول "استخدام التكنولوجيا في الجامعة"، حيث جاءت الفقرة رقم (4) التي تنص على "تُستخدمُ برامج الحاسوبِ في العمليةِ التعليميةِ التعلمية" في المرتبةِ الأولى، وبمتوسطٍ حسابيّ بلغ (3.38) وانحرافٍ معياريّ (0.98)، وهو يقابل التقدير بدرجةٍ متوسطةٍ، تلاه في المرتبةِ الثانيةِ الفقرة رقم (1) ونصُها "تُستخدمُ برامج الحاسوب في إنجازِ الأعمالِ المتعلقةِ بالطلبة"، بمتوسطٍ حسابيٍّ بلغ (3.24) وانحرافٍ معياريٍّ (0.97)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجةٍ متوسطةٍ، تلاه في المرتبةِ الثالثةِ الفقرة رقم (6) ونصها "تستخدم تقنيةَ المعلوماتِ في

تقويم تعلم الطلبة"، بمتوسط حسابيٍّ بلغ (3.19) وانحراف معياريٍّ (0.97)، وهو يقابلُ التقدير بدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرةُ رقم (5) ونصُها "تستخدم تقنية المعلومات في الاتصال مع الجامعات الأخرى" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابيٍّ بلغ (2.79) وانحراف معياريٍّ (1.11) وهو يقابلُ التقدير بدرجة متوسطة.

المجال الثاني: مستوى بناء الجامعة إداريّاً وأكاديمياً

الجدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني "مستوى بناء الجامعة إدارياً وأكاديمياً " مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	12	تحرصُ الجامعةُ على تطبيق استراتيجيتها	3.47	.95	كبيرة
2	9	يتم اتخاذُ القرار على أسس منهجية لتطوير الجامعة للأفضل	3.43	.99	كبيرة
3	11	تتوافرُ في الجامعة خُطةٌ واضحةٌ تسهمُ في بنائها وإدامتها	3.09	1.03	متوسطة
4	8	تتميزُ الجامعةُ بالحداثة مما يسهمُ في نموها وإدامتها	2.91	1.02	متوسطة
5	10	يتم أخذُ آراء الطلبة بعين الاعتبار عندَ اتخاذ القرارات	2.51	1.10	قليلة

يُبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني "مستوى بناء الجامعة إدارياً وأكاديمياً"، حيثُ جاءت الفقرةُ رقم (12) التي تنصُّ على "تحرص الجامعة على تطبيق استراتيجيتها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.47) وانحراف معياريّ (0.95)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجة كبيرة، تلاه في المرتبة الثانية الفقرة رقم (9) ونصُها "يتم اتخاذ القرار على أسس منهجية لتطوير الجامعة للأفضل" بمتوسط حسابي بلغ (3.43) وانحراف معياريّ (0.99)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجة كبيرة، تلاه في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (11) ونصُها "تتوافرُ في الجامعة خُطةٌ واضحةٌ تسهمُ في بنائها وإدامتها"، بمتوسط حسابيّ بلغ (3.09) وانحراف معياريّ (1.03)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (10) ونصُها "يَتمُّ أخذ آراء الطلبة بعين الاعتبار عندَ اتخاذ القرارات" بالمرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابيٍّ بلغ (2.51) وانحراف معياريّ (1.10) وهو يُقابل التقدير بدرجة قليلة.

المجال الثالث: وصف المؤسسة الجامعية

الجدول 6: المتوسطاتُ الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث "وصفُ المؤسسة الجامعية" مرتبةً تنازلياً حسبَ المتوسطاتِ الحسابية.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	16	عددُ المؤتمرات والدورات التي يتمُّ عقدُها سنوياً في الجامعة	3.71	.96	كبيرة
2	15	عدد الدراسات المنجزة والبحث العلمي في الجامعة	3.29	.84	متوسطة
3	13	درجةُ النمو واستمرارية العمل في الجامعة	3.28	.87	متوسطة
4	14	عدد الدورات التدريبية المنعقدة في الجامعة	3.24	.92	متوسطة

يبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث "وصف المؤسسة الجامعية"، حيثُ جاءت الفقرةُ رقم (16) التي تنصُ على "عددِ المؤتمرات والدورات التي يتمُّ عقدُها سنوياً في الجامعة" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابيّ بلغ (3.71) وانحراف معياريٍّ (0.96)، وهو يقابل التقديرَ بدرجة كبيرة، تلاه في المرتبة الثانية الفقرة رقم (15) ونصُها "عدد الدراسات المُنجزة والبحث العلمي في الجامعة" بمتوسط حسابيّ بلغ (3.29) وانحراف معياريّ (0.84)، وهو يُقابل التقديرَ بدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (14)، ونصُها "عدد الدورات التدريبية المنعقدة في الجامعة"، بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابيّ بلغ (3.24) وانحراف معياريّ (0.92) وهو يُقابل التقدير بدرجة متوسطة.

المجال الرابع: المحفزاتُ التي تساعدُ على التحولِ نحو الاقتصادِ المعرفيّ

الجدول 7: المتوسطاتُ الحسابيةُ والانحرافاتُ المعياريــةُ لفقــرات المجــال الرابــع "المحفزات التي تساعدُ على التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفي" مرتبــةً تنازليــاً حســب المتوسطاتِ الحسابية.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	18	توجدُ علاقةٌ بين تخصصِ الطالبِ وبين سرعةِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ	3.49	.81	كبيرة
2	20	توجد علاقةٌ بين نوعِ الجامعةِ (حكومية، خاصة) وبين سرعةِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ	3.30	.90	متوسطة
3	17	توفرُ الأدواتِ والوسائلِ التكنولوجيةِ يسرعُ التحولَ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ	3.12	.99	متوسطة
4	19	توجدُ علاقةٌ بين مستوى الدخلِ للطالبِ وبين سرعةِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ	3.06	.94	متوسطة

يبينُ الجدول (7) المتوسطاتِ الحسابيةِ والانحرافاتِ المعياريةِ لفقراتِ المجالِ الرابعِ "المحفزات التي تساعد على التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ"، حيثُ جاءت الفقرة رقم (18) التي تنصُ على "توجدُ علاقةٌ بين تخصصِ الطالبِ وبين سرعةِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ" في المرتبةِ الأولى وبمتوسطٍ حسابيٍّ بلغ (3.49) وانحرافٍ معياريٍّ (0.81)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجةٍ كبيرة، تلاه في المرتبةِ الثانيةِ الفقرةِ رقم (20) ونصُها "توجد علاقةٌ بين نوعِ الجامعةِ (حكومية، خاصة) وبين سرعةِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ"، بمتوسطٍ حسابيٍّ بلغ (3.30) وانحرافٍ معياريٍّ (0.90)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجةٍ متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (19) ونصُها "توجدُ علاقةٌ بين مستوى الدخلِ للطالبِ وبين سرعةِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ" بالمرتبةِ الأخيرةِ وبمتوسطٍ حسابيٍ بلغَ (3.06) وانحرافٍ معياريٍ (0.94)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجةٍ متوسطة.

المجال الخامس: تقويم واقعِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيِّ

الجدول 8: المتوسطاتُ الحسابيةُ والانحرافاتُ المعياريةُ لفقراتِ المجالِ الخامسِ "تقويم واقعِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ" مرتبةً تنازلياً حسبَ المتوسطاتِ الحسابية.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	22	الجامعةُ التي أدرسُ فيها لديها الفرصةُ في المستقبلِ القريبِ للتحولِ نحوَ إقتصادِ المعرفة	3.42	.92	كبيرة
2	21	الجامعةُ التي أدرسُ فيها تقومُ على إقتصادِ المعرفة	3.32	.76	متوسطة
3	23	أرى أن الثقافةَ السائدةَ في الجامعةِ تعمل على تأخيرِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ	2.97	1.01	متوسطة
4	24	أرى أن القرارَ الإداريَّ يعملُ على تأخيرِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ	2.88	1.03	متوسطة

يبين الجدول (8) المتوسطاتِ الحسابيةِ والانحرافاتِ المعياريةِ لفقراتِ المجالِ الخامسِ "تقويم واقعِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ"، حيثُ جاءت الفقرة رقم (22) التي تنصُ على "الجامعةُ التي أدرسُ فيها لديها الفرصةُ في المستقبلِ القريبِ للتحولِ نحوَ إقتصادِ المعرفة"، في المرتبةِ الأولى، وبمتوسطٍ حسابيٍّ بلغ (3.42) وانحرافٍ معياريٍّ (0.92)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجةٍ كبيرة، تلاه في المرتبةِ الثانيةِ الفقرةِ رقم (21) ونصُها "الجامعةُ التي أدرسُ فيها تقومُ على إقتصادِ المعرفة"، بمتوسطٍ حسابيٍّ بلغ (3.32) وانحرافٍ معياريٍّ (0.76)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجةٍ متوسطة، بينما جاءت الفقرةُ رقم (24)، ونصُها "أرى أن القرارَ الإداريَّ يعمل على تأخيرِ التحولِ نحوَ الاقتصادِ المعرفيّ" بالمرتبةِ الأخيرة، وبمتوسطٍ حسابيٍّ بلغ (2.88) وانحرافٍ معياريٍّ (1.03)، وهو يقابلُ التقديرَ بدرجةٍ متوسطة.

وبالنظرِ إلى النتائجِ السابقة، نجدُ أن عينةَ البحثِ تمتلكُ درجةَ وعيٍ متوسطةٍ بمفاهيمِ الاقتصادِ المعرفيِّ في معظمِ فقراتِ الاستبانة، وهذا يشيرُ بوضوحٍ إلى قصورٍ في توعيةِ جيلِ المستقبلِ بالمفاهيمِ المتصلةِ بالاقتصادِ المعرفيِّ، مما يستدعي إعادةَ بناءِ المناهجِ، بحيثُ تسهمُ تلكَ المناهجُ في إعادةِ صياغةِ الإطارِ المعرفيِّ.

السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي تُعزى لمتغيري المستوى التعليمي والتخصص؟"

للإجابة عن هذا السؤال تمَّ استخراجُ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي طلبة جامعة البلقاء بمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ حسب متغيرات المستوى التعليميّ، والتخصص، والجدول أدناه يوضّحُ ذلك.

جدول 9: المتوسطاتُ الحسابيةُ والانحرافاتُ المعياريةُ لدرجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ حسب متغيري المستوى التعليمي والتخصص.

			استخدام التكنولوجيا في الجامعة	مستوى بناء الجامعة الإداري والأكاديمي	وصف المؤسسة الجامعية	المحفزات التي تساعد على التحول نحو الاقتصاد المعرفي	تقويم واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي	الأداة ككل
المستوى التعليمي	سنة أولى	س	3.13	3.08	3.38	3.23	3.10	3.17
		ع	.66	.80	.67	.72	.64	.55
	سنة ثانية	س	3.19	3.10	3.38	3.28	3.31	3.24
		ع	.49	.80	.62	.77	.54	.46
التخصص	نظم معلومات إدارية	س	3.19	2.95	3.34	3.16	3.19	3.16
		ع	.66	.68	.67	.58	.56	.50
	إدارة أعمال	س	3.12	3.19	3.36	3.28	3.19	3.21
		ع	.54	.68	.57	.71	.61	.45
	محاسبة	س	3.14	3.00	3.57	3.32	2.87	3.17
		ع	.82	1.35	.94	1.13	.81	.85

س = المتوسط الحسابي.

ع = الانحراف المعياري.

يبينُ الجدول (9) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي طلبة جامعة البلقاء بمفاهيم الاقتصاد المعرفي بسبب اختلاف فئات متغيري المستوى التعليميّ (سنة أولى، سنة ثانية)، والتخصص (نظم معلومات إدارية، إدارة أعمال، محاسبة)، في المجالات والأداة ككلٍّ. ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تمَّ استخدامُ تحليل التباين المتعدد على المجالات جدول (10)، وتحليلُ التباين الثنائيّ للأداة ككلٍّ جدول (11).

جدول 10: تحليلُ التباين الثنائي المتعدد لأثر المستوى التعليميّ، و التخصص، في مجالات درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ.

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المستوى التعليمي ويلكس=.970، ح=500	استخدامُ التكنولوجيا في الجامعة	.095	1	.095	.244	.622
	مستوى بناء الجامعة إدارياً وأكاديمياً	.006	1	.006	.009	.925
	وصفُ المؤسسة الجامعية	.000	1	.000	.000	.983
	المحفزات التي تساعدُ على التحول نحو الاقتصاد المعرفيّ	.055	1	.055	.102	.750
	تقويم واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي	1.125	1	1.125	2.956	.088
التخصص ويلكس=.855. ح= .012	استخدامُ التكنولوجيا في الجامعة	.195	2	.098	.250	.779
	مستوى بناء الجامعة إدارياً وأكاديمياً	1.933	2	.966	1.523	.221
	وصفُ المؤسسة الجامعية	.757	2	.378	.862	.424

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الخطأ الكلي	المحفزات التي تساعد على التحول نحو الاقتصاد المعرفي	.617	2	.309	.568	.568
	تقويم واقع التحول نحوَ الاقتصاد المعرفي	1.614	2	.807	2.120	.124
	استخدامُ التكنولوجيا في الجامعة	56.959	146	.390		
	مستوى بناءُ الجامعة إدارياً وأكاديمياً	92.619	146	.634		
	وصف المؤسسة الجامعية	64.082	146	.439		
	المحفزات التي تساعدُ على التحول نحوَ الاقتصاد المعرفي	79.248	146	.543		
	تقويم واقع التحول نحوَ الاقتصاد المعرفي	55.588	146	.381		
	استخدامُ التكنولوجيا في الجامعة	57.241	149			
	مستوى بناءِ الجامعة	94.568	149			
	وصفُ المؤسسة الجامعية	64.840	149			
	المحفزات التي تساعدُ على التحول نحوَ الاقتصاد المعرفي	79.927	149			
	تقويم واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفيّ	58.398	149			

يتبينُ من الجدول (10) الآتي:

- عدمُ وجودِ فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ ($\alpha = 0.05$) تُعزى لأثر المستوى التعليميِّ في المجالاتِ جميعها، كما أظهرتِ النتائجُ عدم وجودِ فروقٍ ذاتِ دلالةٍ إحصائيةٍ ($\alpha = 0.05$) تُعزى لأثرِ التخصصِ في المجالاتِ جميعها.

جدول 11: تحليل التباين الثنائي لأثر المستوى التعليمي والتخصص على الأداة ككل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المستوى التعليمي	.102	1	.102	.358	.551
التخصص	.083	2	.041	.145	.865
الخطأ	41.630	146	.285		
الكلي	41.822	149			

يتبين من الجدول (11) الآتي:

- عدمُ وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ ($\alpha = 0.05$) تُعزى لأثر المستوى التعليميِّ، حيثُ بلغت قيمةُ ف 0.358 وبدلالةٍ إحصائيةٍ بلغت 0.551.
- عدم وجودِ فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ ($\alpha = 0.05$) تُعزى لأثرِ التخصصِ، حيثُ بلغت قيمة ف 0.145 وبدلالةٍ إحصائيةٍ بلغت 0.865.

ويمكن إرجاعُ النتيجةِ السابقة إلى أن الطلبةَ يتلقونَ التعليمَ تحت الشروطِ والظروفِ نفسها، بصرفِ النظرِ عن المستوى التعليميِّ أو التخصصِ. فالاقتصادُ المعرفيُّ من المفاهيمِ العالميةِ الحديثة، ولم يسبق لهؤلاء الطلبةِ الاطلاع على تلك المفاهيم، لذا فأنَّ أفرادَ عينةِ الدراسةِ – تقريباً– سواء في عدمِ معرفتهم بمفاهيمِ الاقتصادِ المعرفيِّ، وبالتالي لم تظهر فروق دالة إحصائياً عند متغيري البحث.

التوصيات

في ضوء النتائجِ السابقةِ يوصي الباحثان بما يأتي:

1. إعادةِ صياغةِ المناهجِ الدراسيةِ لطلبةِ جامعةِ البلقاءِ التطبيقيةِ، بحيثُ يتمُّ تضمينها مفاهيمِ الاقتصادِ المعرفيّ.
2. عقد دوراتٍ تدريبيةٍ للطلبةِ، لزيادةِ وعيهم بمفاهيمِ الاقتصادِ المعرفيِّ.

3. إجراء المزيد من الدراسات على جامعات أخرى، للوصول إلى صورة متكاملة عن درجة وعي الطلبة الجامعيين بمفاهيم الاقتصاد المعرفي، بما يحقق لديهم درجة وعي أفضل بتلك المفاهيم.

هوامش البحث

(1) المقصود بـ(درجة الوعي: المعرفة النظرية بمفاهيم الاقتصاد المعرفي، وتقاس في هذه الدراسة باستجابات أفراد العينة على فقرات أداة الدراسة، أما مفاهيم الاقتصاد المعرفي: فقصد بها إجرائيا في هذا البحث (التكنولوجيا، وبناء الجامعة الإداري والأكاديمي، ووصف المؤسسة الجامعية، والمحفزات التي تساعد على التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وتقويم واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي) وطلبة جامعة البلقاء التطبيقية: يقصد بهم الطلبة المسجلون للعام الدراسي2009/2008، وهم على مقاعد الدراسة.

المراجع

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، *تقرير التنمية الإنسانية العربية*، 2003.

[2] بو زيد، أحمد، المعرفة صناعة المستقبل، *مجلة العربي*، 2003.

[3] جمال، سالمي، أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، ورقة عمل مقدمة إلى *الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية*، الجزائر، 2004.

[4] حسني، عايش، متطلبات العمل والتعليم الجديدة، *مقال في المجلة الإلكترونية*، (قضايا تربوية) منشورات المدرسة العربية، كوم www.schoolarabia.net، 2002.

[5] دياب، محمد، اقتصاد المعرفة، أين نحن منه ؟، *مجلة العربي* العدد 546، 2003.

[6] رضوان، عقله، درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك ومعلمي المرحلة الثانوية في محافظة جرش لدور تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد المعرفي، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة اليرموك.

[7] الرياحنة، محمد سليمان، أثر تدريس وحدات فيزيا طورت وفق الاقتصاد المعرفي على التحصيل والاتجاهات ومهارات عمليات العلم لدى طلبة الصف التاسع في مديرية تربية عمان الثانية، *رسالة ماجستير*، الجامعة الأردنية، الأردن.

[8] الزركاني، خليل حسن، دور المعلم في التعليم الإلكتروني، بحث منشور في *ندوة التعليم الإلكتروني*، البحرين، 2006.

[9] زين الدين، صلاح، الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية، *مجلة السياسة الدولية* العدد 155، المجلد 39، ص ص: 84–199، 2004.

[10] الصباغ، عماد عبد الوهاب، علم المعلومات، *دار الثقافة للنشر و التوزيع*، الأردن، 1998.

[11] عثمان، ممدوح، *التكنولوجيا ومدرسة المستقبل*: الواقع و المأمول، بحث مقدم إلى ندوة مدرسة المستقبل، الرياض، 2002.

[12] عرين: ما هو اقتصاد المعرفة؟ افتتاحية اقتصادية (*مجلة عرين*– لنادي العربي للمعلومات، عدد 28، www.arabcin.net، 2003).

[13] عليمات، صالح ناصر، *إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية*، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

[14] منير شفيق، أوهام الاقتصاد الجديد والتنمية البشرية، مقال اقتصادي في *النسخة الإلكترونية لجريدة الحياة* اللندنية، www.rezgar.com، 2002.

[15] نور، بسام، أساسيات التجارة الإلكترونية، الموسوعة العربية للكمبيوتر و الإنترنت، 2002.

[16] الهيلات بهجت والقضاه، محمد، درجة امتلاك مشرفي وزارة التربية والتعليم في الأردن لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، *مجلة جامعة النجاح*، مجلد 22 العدد 2، جامعة النجاح، فلسطين، 2008.

[17] Alain M. and Karolin W., "Education for All," *Finance and Development*, vol. 39, no. 1, 2002.

[18] Darwaseh N., The Teacher's Role in Distance Education -The Internet Age, 1999.

[19] Joyner M., "*Improving Students Achievement in Science Through Content Development,* the Metropolitan Community Colleges," Retrieved from. http\\: Improving Student Achievement in Science through Content Development.htm, 2004.

[20] Mcleado J., Raymond, and Schell P., *Management Information Systems*, Upper Saddle River, New Jersy, Pearson Education, 2009.

[21] Brien O., James A., Mangement Information Systems, 2009.

[22] Laudon K. and Laudon J., *Management Information Systems*, Prentice Hall, 2010.

[23] Mashelkar R., "*Economics of Knowledge*," the Desh much Memorial Lectuer, New Delhi, India, 1999.

[24] Michal Z. and Devora S., Efart L., and Ruth M., "Diomind- A New Biology Curriculum That Enables Authentic Inqui Learning," *Journal of Biological Education*, vol. 38, no. 2, pp. 59-68, 2004.

[25] Robert S., *Economic Growth Theory*: An Exposition, Oxford University Press, Cited in Swanstrom, pp. 45, 2002.